نموذج تصحيح مقرر الاقتصاد الدولي - القلم المفتوح

الدورة الفصلية الأولى - السنة الثالثة

٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

١٧ / ٢ / ٢٠٢٣

د. هلال علي

أولاً: أجب عن الأسئلة الآتية ١٥ درجة لكل سؤال.

١) مضامين العلاقات الاقتصادية الدولية:

١) ظاهرة التدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية
٢) تغير مراكز القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية
٣) تكون نوع جديد من تقسيم العمل الدولي
٤) عولمة العلاقات الاقتصادية الدولية بفضل ثورة المعلومات والاتصالات
٥) ازدياد دور الشركات عابرة القومية.
٦) ازدياد دور المؤسسات العالمية والمالية والتجارية
٧) اتساع دائرة الشروط المرتبطة بالتمويل الخارجي
٨) ازدياد التكتلات الاقتصادية والاقليمية

لكل عنوان فقرة (٤)

اتساع دائرة الشروط المرتبطة بالتمويل الخارجي:

٢د ١) هذا الاتساع مرتبط بتزايد دور المؤسسات العالمية النقدية والمالية والتجارية حيث ترتب على تزايد أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات العالمية النقدية والمالية الاتفاق مع هيئات النقد الدولي من جانب حكومة أي دولة شرطاً ضرورياً للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي

٢د ٢) الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي سواء كان صورة اتفاق استعداد أو تسهيل ممتد لا يكون ميسوراً إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج السياسات الاقتصادية التي يحددها الصندوق.

د (٣) من نفس التطور في إطار البنك الدولي هو شرط عدم تقديم قروض للأعضاء
إلا في حالة التأكد من شروط ميزانية البنك معقولة وهذا الإجراء يعني للبنك عدم استخدام
موارده بكل أعضائه

د (٤) لتوفير ما يسمى بالشروطية أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد والبنك الدولي
حيث أصبح الحصول على موارد مالية في إحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ اشتراطية
المنظمة الأخرى

د (٥) اتسع نطاق الشروطية حتى امتد إلى المعادن الرسمية الثالثة فقد أصبح مشروطة
في حالات كثيرة بالحصول على شهادة المباراة الائتمانية من صندوق النقد

١٥ درجة

١) نظرية آدم سميث (النفقات المطلقة)

د (١) يعتبر آدم سميث في كتابه العمل مصدر للقيمة، أن كل سلعة تقيم بمقدار كمية العمل المبذولة
فيها، أن العمل المجسد في انتاج السلعة هو الذي يحدد قيمة كل سلعة في التبادل انطلاقاً من أن
العمل هو العنصر الأساسي للقيمة في التبادل

د (٢) يعتبر سميث أول من حاول القيام بتحليل جدي وعلمي في تفسير التجارة الدولية والتخصص
في انتاج السلع

د (٣) بدأ سميث نظريته بانتقاد المذهب التجاري فيما يتعلق بطبيعة الثروة واقتصارها
على المعادن النفيسة وأن ثروة الدولة تقاس بمقدار ما تملكه الدولة من الذهب
والفضة

د (٤) يرى أن ثروة الدولة تقاس بمقدار ما تنتجه من السلع والخدمات المشبعة
للحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر

د (٥) انتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أم بين
مختلف الدول، وأوضح أن المزايا الناتجة تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق
بنسبة تقسيم العمل الدولي.

د (٦) التجارة الدولية برأيه تقوم بوظيفتين هامتين فهي أولاً تخلق هامشاً للتصريف
الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وتبدله بشيء آخر ذي نفع

أكبر - مجي - ثانيا انخفاض سعر الصرف الحقيقي وتصل كنتيجة لذلك تقييم العمل
إلى أقصاه وترتفع إنتاجية البلد المتأخرة وذلك عن طريق اتباع أحجم السوق.
هذا الاتجاه الذي تبنته نظرية آدم سميث

١/٥ د ١) سلبية السيل الأدنى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة

١/٥ د ٢) اعتماد سعر في النقود المطلقة كأساس للتخصص الدولي لا يتفق مع الواقع في العلاقات الدولية حيث إن النقود النسبي لا يمكن أن يكون أساساً للتخصص الدولي

١٥ د ر هـ .

٣) الفائض المتحرك في ميزان المدفوعات :

إذا تكرر الفائض لفترة فإنه قد يتحول إلى فائض مستمر في الميزان نتيجة ما يلي :

١ د ١) عدم قدرة وعدم رغبة الأفراد في استيراد السلع الاقتصادية الأجنبية

١ د ٢) تحسين شروط التبادل التجاري

وإن استمرار الفائض لعدة سنوات متتالية سيترتب عليه آثار غير صحية وقد ينطوي على مخاطر كبيرة تظهر آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني عاجلاً أو آجلاً وتؤدي إلى :

١ د ١) تجميد كمية من الذهب النقدي والأصول السائلة - دون أن تساهم في زيادة الدخل القومي وبالتالي لا تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين .

١ د ٢) زيادة التزامات البلدان الأخرى تجاه الدولة صاحبة الفائض فلا تستطيع هذه البلدان أن تستورد من العالم الخارجي وزيادة صادراتها أكثر من واردتها ستصل هذه البلدان إلى مرحلة لا تستطيع بعدها أن تستورد فتزداد الفائض

أكثر ما تقدر لا ولتسديد ديونها تضطر إلى استخدام احتياطي من الذهب والأصول السائلة بعد أن تسدد ما عليها من التزامات توقف تعاملها التجاري والاقتصادي معها

١ د ٢) يشجع البلد صاحب الفائض لأزمة دولية قد تطيح بتوازنه الداخلي أو الخارجي إذ يضطر إلى تقديم قروض ومساعدات للبلدان المدينة لها حتى تستورد منها التعامل التجاري أو تضطر لرفع سعر العملة الوطنية فتتراجع صادراتها - ويقل الطلب عليها ويزداد الميل للاستيراد .

كيف تتم المحاسبة القومية وفق المنهج الماركسي

تتم المحاسبة القومية وفق المنهج الماركسي عن طريق عناصر الانتاج المادي التي تساهم في خلق الدخل القومي وتعرف بالعناصر المنتجة وهي جانب العرض للميزان وتشمل العناصر التالية:

١. تعريف الانتاج القومي (داخل البلاد (الميزان)

٢) زيادة الأصول الرأسمالية حقيقية مثل الآلات المعدات

٣) تخفيض الالتزامات مثل الأموال المدفوعة للدولة تجاه البلدان الأخرى

٤) تحويلات العناصر الأخرى للانتاج المادي الدولية التي تقيم بالأسعار السوقية والتي تسهم في تنمية الأموال القومية في البلاد.

١) مفهوم السياسة التجارية + أدواتها + شرح أداة الحظر (١٥ درجة)

١د - السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، وهي مجموعة الإجراءات (اللوائح - التشريعات - الأدوات والأساليب) التي تطبقها الدول في مجال التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة وتأخذ شكل تبادل سلعي أو شكل تحرير هذا التبادل.

٢د - أدواتها: الحظر - الرسوم الجمركية - الحصص الاستيراد - تشجيع الصادرات.

٣د الحظر: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية وهذا الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات والواردات معاً وعندئذ يكون الحظر شاملاً على جميع السلع وعلى جميع البلاد وقد يكون جزئياً على بعض السلع أو على بعض البلاد

٤د [١] الحظر الكلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج ضمناً إذ أن الدولة تريد أن تكفي نفسها بنفسها لذلك يعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي فالدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد انتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم وهذا يعني وراء ذلك تحقيق هامش الاستقلال الاقتصادي عن العالم في السلم والحرب ولذلك كانت سياسة الاكتفاء الذاتي سياسة تحضير للحرب، تصل بين اقتصاد ما قبل الحرب وبين اقتصاد الحرب ولقد انتهجتها الدول ذات الموارد المحدودة مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وهي سياسة فاشلة وغير عالمية.

٥د [٢] الحظر الجزئي: هو أن تمنع الدولة التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع وكثيراً ما تتبع هذه السياسة أوقات الحرب إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية وتحظر تصدير سلع معينة تعتبرها سلعاً إستراتيجية لاقتصاد الحرب وقد تفرض الدولة حصاراً كاملاً على بلد من البلاد فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه كالحصار الأمريكي على كوبا وهناك حالات أخرى للحظر الجزئي وهي إذا كان الحظر لأسباب صحية عند انتشار أوبئة في بلد من البلاد تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد منه والتصدير إليه، - الحظر لأسباب مالية: فقد تفكر الدولة استيراد سلعة من السلع تظن استيرادها على غير هدى عندئذ يكون سبب الحظر مالياً.

أجب عن ثلاثة فقط من الأسئلة الآتية بحيث لكل سؤال ١٠ درجات

[1] وظائف منظمة التجارة العالمية

د ١) مراقبة تطبيق اتفاقات المنظمة التي تحققت عنها جولة أوروغواي من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية لتحقيق هذا الهدف

د ٢) توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد التجارة الدولية التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي

د ٣) حل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية

د ٤) تنفيذ الرافعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون

د ٥) عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة

د ٦) التعاون مع هيئات النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بهدف تحقيق المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسة الاقتصادية على المستوى الدولي (يكفي ٥٠ كلمة)

[2] أذكر الشروط الأساسية التي ينبغي على البلد المدين أن يفي بها قبل أن يوافق الدائنون على إعادة جدولة الديون للبلد المدين.

د الشرط الأول: أن يتحمل البلد المدين دفع غرامة التأخير على الأقساط المقبل دفعها كإجراء عقابي له حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة وعادة ما يكون سعر الفائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي المقرر في العقد جدولتها

د الشرط الثاني: أن البلد المدين يتعين عليه في جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذا الاتفاق يتعهد يتعهد على البلد المدين أن يتعهد بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك يسدد بعض الجانب الثنائي المتبادل بين البلد المعني وهيئات النقد الدولي وهذه السياسات تنصب على التجارة الخارجية والإنفاق العام والسياسة الاستثمارية للدولة.

[3] التعويم النظيف والتعويم غير النظيف للعملة:

د التعويم النظيف للعملة: تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أصول موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي تتيح بحفظها

للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الداخلية من التأثيرات الطارئة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير المتوازنة

د التعويم غير النظيف للعملة: يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد التأثير على وضعية علاقتها التوفيقية أحيانا معينة فقد تتدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة العروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تتدخل هذه السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع ارتفاع الأموال الوطنية إلى الخارج

(٤) نظام الرقابة على الصرف وكيف تقوم الدولة بالرقابة على الصرف الأجنبي.

د هو الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة.

د (١) تحديد سعر صرف معين للعملة الوطنية والعمل على الاحتفاظ به عند المستوى المرغوب

د (٢) تدخل الدولة للتحكم بقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف توفير استقرار سعر الصرف الأجنبي

د (٣) حصر شراء وبيع العملات الأجنبية من قبل المصارف المتعاملة بالدولة وبسعر الصرف الذي تحدده الدولة

د (٤) السيطرة الكاملة على سوق الصرف ومنع المضاربات المرتبطة فيه

د (٥) تطلب الحكومة من المؤسسات التي تتعامل بالعملات الأجنبية أن تتقدم بطلبات للحصول عليها من قبل السلطات النقدية.

(يكفي ٣ أفكار)

ثالثاً: تكاليف لكل توقيت ورقيان.

(١) سوق الصرف: هو سوق لشراء وبيع العملات الأجنبية وفيه يتحدد سعر الصرف وهذا السوق ليس سوقاً منظماً مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع وإنما هو سوق مجازي ولا يوجد فيه أفراد من دول الدولة الواحدة.

(٢) ميزان التجارة المنظورة (الصادرات والواردات) هي التجارة المنظورة أو التي تشمل حركة السلع التي تدخل وتخرج من الدولة وهي تتصف بأنها ترى أو توزن أو تعد

(٢) الملكية الرأسمالية ثمرة الأول، هي رؤوس الأموال التي تنتقل من الدولة خلال فترة تقل عن عام بقصد انتقال رؤوس الأموال لفترات قصيرة فترة الزمن وهي توعين رأس المال الثابت أو النقود السائلة أو لمقابلة التزامات معينة

(٤) مصدر الاستيراد: هو نظام يتم من خلاله تحديد الكميات التي يمكن استيراد خلال سلعة معينة خلال مدة معينة.

(٥) سعر الصرف الفوري الحاضر: هي الأسعار التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة وفيها يتم البيع أو الشراء فوراً

الأستاذ الدكتور

د. خليل

٢/١٥